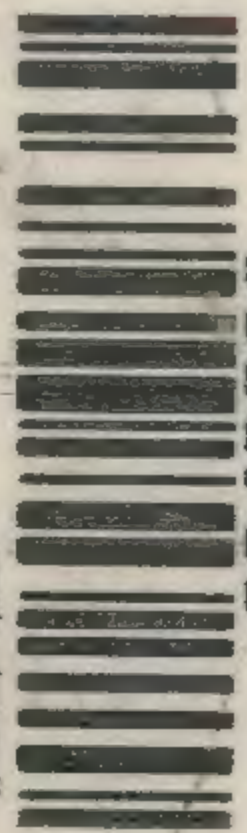


62.052
N253

 Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية



0249266

الحكومة المصرية



وزارة العدل

١٨
٧

١١/١٠/٥٠

م
٨

نشرة

الأوامر والقرارات العسكية

الصادرة بمناسبة الحرب الفلسطينية

خلال

شهر يناير سنة ١٩٥٠

DL

طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة ، سنة ١٩٥٠

تباع مطبوعات الحكومة بمحالة البيع بوزارة المالية . أما المكاتبات الخاصة بهذه المطبوعات فتُرسل رأساً الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية

بمن النسخة ٣٠ ملها

فهرس أوامر الحاكم العسكري العام والقرارات المتعلقة بها

صفحة

- أمر الحاكم العسكري العام بإلغاء نذب مدير مكتب الحاكم
العسكري العام ١
- أمر الحاكم العسكري العام بإلغاء المادة الأولى من الأمر
رقم ٩١ ٢
- مرسوم بتعيين حاكم عسكري عام ٣
- أمر الحاكم العسكري العام بنذب مدير لمكتب الحاكم العسكري
العام ٤
- قرار وزير المالية رقم ٧٨ بإنحراج شركات وأموال بعض
الأشخاص من الخضوع لتدابير الأمر رقم ٢٦ •

أوامر الحاكم العسكري العام

والقرارات المتعلقة بها

أمر

بالغاء نذب مدير مكتب الحاكم العسكري العام (*)

فمن حسين شري باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ باملان
الأحكام العرفية ؛

وعلى الأمر الصادر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ بنذب مدير مكتب
الحاكم العسكري العام ؛

لوجتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسومين الصادرين في ٣٠ يولي
و ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ؛

فقرر ما هو آت :

لهادة وحيدة - خلفى المادة الأولى من الامر الصادر في ١٦ أغسطس
سنة ١٩٤٩ القاضية بنذب حضرة الأستاذ محمد شلي يوسف مديرا لمكتب
الحاكم العسكري العام ؛

القاهرة في ١١ يناير سنة ١٩٥٠

(*) الوقائع المصرية في ١١ يناير سنة ١٩٥٠ - العدد ٤

٢

بإلغاء المادة الأولى من الأمر رقم ٩١ (*)

نحن حسين شكري باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان
الأحكام العرفية ؛

لعمل الأمر رقم ٩١ بإجراء تعيينات بمصلحة الرقابة ؛
لومقتضى السلطات المخولة لنا بناء على المرسومين الصادرين في ٣٠ يولييه
و ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ؛

قرر ما هو آت :

شادة وحيدة — كلني المادة الأولى من الأمر رقم ٩١ القاضية بندب
حضرة الدكتور يحيى عبده الخشاب لرئاسة قسم مراقبة النشر بمصلحة
الرقابة ؛

القاهرة في ١١ يناير سنة ١٩٥٠

مرسوم

بتعيين حاكم عسكري عام (*)

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ بإضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيهما إعلان الأحكام العرفية ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ باستمرار العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ سالف الذكر ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أسمنا بما هو آت :

مادة ١ — نعين مصطفى النحاس باشا للقيام بالسلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المعدلة له ، وذلك على الوجه المبين في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ ؛

مادة ٢ — يُلغى المرسوم الصادر في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٩ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩

صدر بقصر القبة في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٩ (١٨ يناير سنة ١٩٥٠)

(*) الوقائع المصرية في ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ — العدد ١٢



بندب مدير لمكتب الحاكم العسكري العام (*)

فحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان
الأحكام العرفية ؛

وعلى الأمر الصادر في ٢ يولييه سنة ١٩٤٨ بتشكيل مكتب الحاكم
العسكري العام ؛

لعمقتضى السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٥٠

فقرر ما هو آت :

لهادة وحيدة — فحنب حضرة الأستاذ محمد شلبى يوسف عضو إدارة
التشريع بوزارة العدل مديرا لمكتب الحاكم العسكري العام ؛

القاهرة في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٦٩ (٢١ يناير سنة ١٩٥٠)

وزارة المالية

قرار وزاري رقم ٧٨

بإخراج شركات وأموال بعض الأشخاص من الخضوع
لتدابير الأمر رقم ٢٦^(*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٦ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال
المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات .

لعمل القرارات أرقام ٤ و ١٣٩ و ١٥ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٦ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥
و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٧ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٤ الصادرة على التوالي في ٣٠ مايو
و ١٠ و ٢٣ يونيو و ٨ و ٢٢ يوليو و ١٢ و ١٥ أغسطس و ٤ و ٥ و ١٢
و ٣٠ سبتمبر و ١٩ أكتوبر و ١١ و ٢٣ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ و ١٦
و ٢٤ يناير و ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ ؛

قرر :

شادة وحيدة - يخرج من الخضوع لتدابير الأمر رقم ٢٦ المتقدم
ذكره :

١ - شركة التسليفات التجارية " شركة مساهمة مصرية " .

(*) الوقائع المصرية في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ - العدد ١٣

٢ — شركة بوتلدجارج . ويسمان وشركاه " شركة توصية بالأسهم بالقاهرة " .

٣ — شركة مخازن الأدوية المصرية " شركة مساهمة مصرية " .

٤ — شركة التضامن ص.و. جريشان .

٥ — شركة ساحل " شركة مساهمة مصرية " التي مركزها بالاسكندرية .

٦ — شركة بارنت اخوان وبوركارد ليمتد بالاسكندرية التي مركزها العام بفلسطين .

٧ — شركة النسيج جاكارد " أميليو ليفي وشركاه " شركة توصية بسيطة مركزها بالاسكندرية بشارع عبد المنعم رقم ٧٣

٨ — الشركة المصرية للنقش والغزل " أميليو ليفي وشركاه " شركة توصية بسيطة مركزها بالاسكندرية بشارع عبد المنعم رقم ٧٣

٩ — شركة أ. بيريلوتشيك وأ. حزاك " المصانع المصرية للنسيج وتكرير المعادن شركة تضامن مركزها القاهرة بشارع المنصورية (برج الظفر) .

١٠ — محلات ف. ليفيراتو التجار بالاسكندرية شارع أبو الدردار رقم ٧١

١١ — شركة بلتورس " شركة مساهمة مصرية " مركزها القاهرة .

١٢ — الشركة الأهلية للخدمات الجوية " شركة مساهمة مصرية " .

١٣ — شركة ليسنج انداوينهايم بالاسكندرية بشارع محرم بك رقم ٨٢

١٤ — شركة الوارد والصادر " أميليو ليفي وشركاه " شركة تضامن مركزها بالاسكندرية .

الحكومة المصرية



وزارة العدل

نشرة

الأوامر والقراير العيسية

القادرة بمناسبة الحرب الفلسطينية

خلال

شهر فبراير سنة ١٩٥٠

طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة، سنة ١٩٥٠

تباع مطبوعات الحكومة بجمالة البيع بوزاره المالية . أما المكاتبات
الخاصة بهذه المطبوعات فترسل رأسا الى قلم النشر بالمطبعة الأميرية

ثمن النسخة ٣٠ مليا

فهرس أوامر الحاكم العسكري العام والقرارات المتعلقة بها

صفحة

- أمر الحاكم العسكري العام رقم ٩٩ بزيادة إكانة غلاء المعيشة
لموظفي ومستخدمى عمال المحال الصناعية والتجارية ... ١
قرار وزير المالية رقم ٧٨ بإعفاء إحدى الهيئات من الخضوع
لتدابير الأمر رقم ٢٦ ... ٦

فهرس الأوامر العسكرية لحكام المناطق الخاصة والقرارات المتعلقة بها

- أمر عسكري رقم ٢٤ من مدير عام سلاح الحدود الملكى والحاكم
العسكري لمنطقة الصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود
بتشكيل محكمة عسكرية عليا لمنطقة الصحراء الشرقية وغيرها
من مناطق الحدود ... ٧

أوامر الحاكم العسكري العام

والقرارات المتعلقة بها

أمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠

زيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحال
الصناعية والتجارية (*)

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بإعلان
الأحكام العرفية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن استمارة العمل ببعض
التدابير المتعلقة بالشئون الاجتماعية ؛

وعلى الأمرين رقمى ٣٥٨ و ٥٤٨ الصادرين فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢
و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية
والتجارية ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بسريات
القواعد التى أقرها بشأن إعانة غلاء المعيشة على موظفى وعمال المحال
الصناعية والتجارية ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ — العدد ٢٢ مكرر

لأن ثبات أسعار السلع كان مقدرا هيوطها تدريجيا بانتهاء الحرب، إلى
إلى أن تصل إلى مستوى معتدل وهو فرض لم يتحقق للآن بل على العكس
من ذلك زادت تكاليف المعيشة من ذلك الوقت إلى الآن مما حمل الحكومة
على تقرير الزيادة في فئات غلاء المعيشة لموظفيها وعمالها ؛

ونظرا لاتصال هذه الاعتبارات اتصالا وثيقا في الوقت الحاضر بصالح
الطبقات العامة وبالتالي اتصالها مباشرة بالأمن العام واستتبابه في مختلف
أنحاء البلاد ؛

لذلك تمضي السلطات المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٥٠
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يستبدل بمجدول إعانة غلاء المعيشة المقررة لعمال المحال الصناعية
والتجارية بمقتضى الأمرين رقمي ٣٥٨ و ٥٤٨ المتقدم ذكرهما بمجدول
الفئات الملحق بهذا الأمر ؛

مادة ٢ — يتخذ أساسا لتحديد العلاوة الأجر الأساسي الذي يتناوله
الموظف أو المستخدم أو العامل وقت صدر هذا الأمر .

فإذا كان الأجر يشمل إعانة غلاء المعيشة السابقة استبعدت تلك
الإعانة بالفئات المنصوص عليها بالأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ومنحت
الإعانة على أساس الفئات الجديدة المبينة بالجدول المرفق .

مادة ٣ — لا يجوز أن يقل الأجر للبالغ من العمر ثمانى عشرة سنة
عن اثني عشر قرشا ونصف في اليوم أو ثلاثمائة واثني عشر قرشا ونصف
في الشهر بما في ذلك إعانة غلاء المعيشة .

فإذا نقصت السن عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره بنسبة
نصف قرش فى اليوم أو ١٢٥ مليا فى الشهر عن كل سنة بحيث لا يقل
بأى حال من الأحوال عن عشرة قروش فى اليوم أو ٢٥٠ قرشا فى الشهر .

مادة ٤ — ألا يسرى حكم المادة السابقة على الموظفين والمستخدمين
والعمال الذين تحت التمرين إلا بعد تمضية مدة التمرين التى يقررها وزير
الشؤون الاجتماعية بقرار منه .

مادة ٥ — يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية التى ترتب
معاشا لمن كانوا فى خدمتها من الموظفين والمستخدمين والعمال أن يصرفوا
لهم إعانة غلاء المعيشة على الوجه المبين فى الجدول المرافق لهذا الأمر .

مادة ٦ — تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات
والمعاشات اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ مالم تكن فئات إعانة غلاء
المعيشة التى تصرفها المؤسسات التى يسرى عليها هذا الأمر تزيد عن
الفئات الواردة بالجدول المرفق ففى هذا الحال يعمل بالفئات المقررة
بالمؤسسة .

مادة ٧ — تطبق فيما يتعلق بإثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام
هذا الأمر فى العقاب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨
تسنة ١٩٤٢ المعمول به بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥

لأنه يسرى الأحكام الأخرى المقررة فى الأمر المذكور والتى لا تتعارض
مع نصوص هذا الأمر .

مادة ٨ — يحل هذا الأمر محل الأمر رقم ٥٤٨ المتقدم ذكره .

مادة ٩ — ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ويعدل به اعتبارا
من أول مارس سنة ١٩٥٠

لوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه

القاهرة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠

جدول إعانة غلاء المعيشة

(أولا) طائفة آباء الأولاد الثلاثة فأكثر :

النسبة المقررة

| | | |
|--------------------------------|--------|---------------------|
| ٥ جنيهات فأقل | | ١٥٠٪ |
| أكثر من ٥ جنيهات إلى ١٠ جنيهات | ١١٢,٥٪ | بحد أقصى ١٠ ج |
| أكثر من ١٠ جنيهات إلى ٢٠ جنيا | ٧٥٪ | بحد أقصى ١٢ ج |
| أكثر من ٢٠ جنيا إلى ٣٠ جنيا | ٤٩٪ | بحد أقصى ١٢ ج |
| أكثر من ٣٠ جنيا إلى ٤٠ جنيا | ٣٢,٥٪ | بحد أقصى ١٢ ج |
| أكثر من ٤٠ جنيا إلى ١٠٠ جنيه | ١٦,٨٪ | بحد أقصى ١٥ ج |
| أكثر من ١٠٠ جنيه | | ١٥,٤٪ بحد أقصى ١٥ ج |

(ثانيا) طائفة آباء الولد أو الولدين :

| | | |
|--------------------------------|--------|---------------------|
| ٥ جنيهات فأقل | | ١١٢,٥٪ |
| أكثر من ٥ جنيهات إلى ١٠ جنيهات | ٧٥٪ | |
| أكثر من ١٠ جنيهات إلى ٢٠ جنيا | ٥٢,٥٪ | بحد أقصى ٩ ج |
| أكثر من ٢٠ جنيا إلى ٣٠ جنيا | ٣٥٪ | |
| أكثر من ٣٠ جنيا إلى ٤٠ جنيا | ١٩,٥٪ | |
| أكثر من ٤٠ جنيا إلى ١٠٠ جنيه | ١٦,٨٪ | بحد أقصى ١٥ ج |
| أكثر من ١٠٠ جنيه | | ١٥,٤٪ بحد أقصى ١٥ ج |

(ثالثا) طائفة العزاب والمتزوجين ممن لا أولاد لهم :

النسبة المقررة

| | |
|-----------------------------------|----------------------------|
| • جنيهاً فأقل | ٧٥ ٪ |
| • أكثر من ٥ جنيهاً إلى ١٠ جنيهاً | ... ٥٢,٥ ٪ |
| • أكثر من ١٠ جنيهاً إلى ٢٠ جنيهاً | ... ٣٧,٥ ٪ بحدا أقصى ٦,٥ ج |
| • أكثر من ٢٠ جنيهاً إلى ٣٠ جنيهاً | ... ٢١ ٪ |
| • أكثر من ٣٠ جنيهاً إلى ٤٠ جنيهاً | ... ١٩,٥ ٪ |
| • أكثر من ٤٠ جنيهاً إلى ١٠٠ جنيه | ... ١٦,٨ ٪ بحدا أقصى ١٥ ج |
| • أكثر من ١٠٠ جنيه | ... ١٥,٤ ٪ بحدا أقصى ١٥ ج |

(رابعا) طائفة أرباب المعاشات :

| | |
|---|----------------------------|
| • جنيهاً فأقل | ٧٥ ٪ |
| • أكثر من ٥ جنيهاً إلى ١٠ جنيهاً | ... ٥٢,٥ ٪ |
| • أكثر من ١٠ جنيهاً إلى ٢٠ جنيهاً | ... ٣٧,٥ ٪ بحدا أقصى ٦,٥ ج |
| • أكثر من ٢٠ جنيهاً إلى ٣٠ جنيهاً | ... ١٩,٥ ٪ بحدا أقصى ٦,٥ ج |
| • أكثر من ٣٠ جنيهاً إلى ٩٠ جنيهاً | ... ٧,٧ ٪ بحدا أقصى ٦,٥ ج |
| ويشترط ألا تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع الإعانة إلى موظف أو مستخدم أو عامل أو ذى معاش عن جملة ما يتقاضاه منها من يقل عنه ماهية أو أجر أو معاشا من نفس طائفته . | |

يقصد بالأولاد الأبناء الذين يعولهم العامل وتقل منهم عن ٢١ سنة ميلادية أو تجاوزوا هذه السن وكانت بهم عاهة تعجزهم عن الكسب وكذلك البنات غير المتزوجات .

وزارة المالية

قرار رقم ٧٨

بإعفاء إحدى الهيئات من الخضوع لتدابير الأمر رقم ٢٦ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩ الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٤٨ بإخضاع الأموال الموجودة في مصر والمملوكة للأشخاص والهيئات المقيمين أو الموجودين في فلسطين لتدابير الأمر رقم ٢٦ ؛

قرر :

قاعدة ١ — تعفى هيئة دير القديسة أنا للآباء ذوى الرداء الأبيض بالقدس من الخضوع لأحكام القرار رقم ١٩ بإخضاع الأموال الموجودة في مصر والمملوكة للأشخاص والهيئات المقيمين أو الموجودين وأو بصفة مؤقتة بفلسطين للنظام الصادر به الأمر رقم ٢٦ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ م

تحريرا في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٦٩ (٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠)

(*) الرقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ — العدد ٢٥ مكرر

الأوامر العسكرية

لحكام المناطق الخاصة والقرارات المتعلقة بها

وزارة الحربية والبحرية

صلاح الحدود الملكية

أمر عسكري رقم ٢٤

بتشكيل محكمة عسكرية عليا لمنطقة الصحراء الشرقية وغيرها
من مناطق الحدود (*)

اللواء محمود فهمي بك

مدير عام سلاح الحدود الملكية والحاكم العسكري
لمنطقة الصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود

بعد الاطلاع على الأمر العسكري رقم ٩٦ الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر
سنة ١٩٤٩ ؛

وعلى الأمر العسكري رقم ١٧ الصادر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤٨ ؛

وعلى الأمر العسكري رقم ٤٣ الصادر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٨ ؛

(*) الوقائع المصرية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ — العدد ٢٤

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بمقتضى القانونين رقمى ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ؛
و ٥٩ لسنة ١٩٤٩ ؛

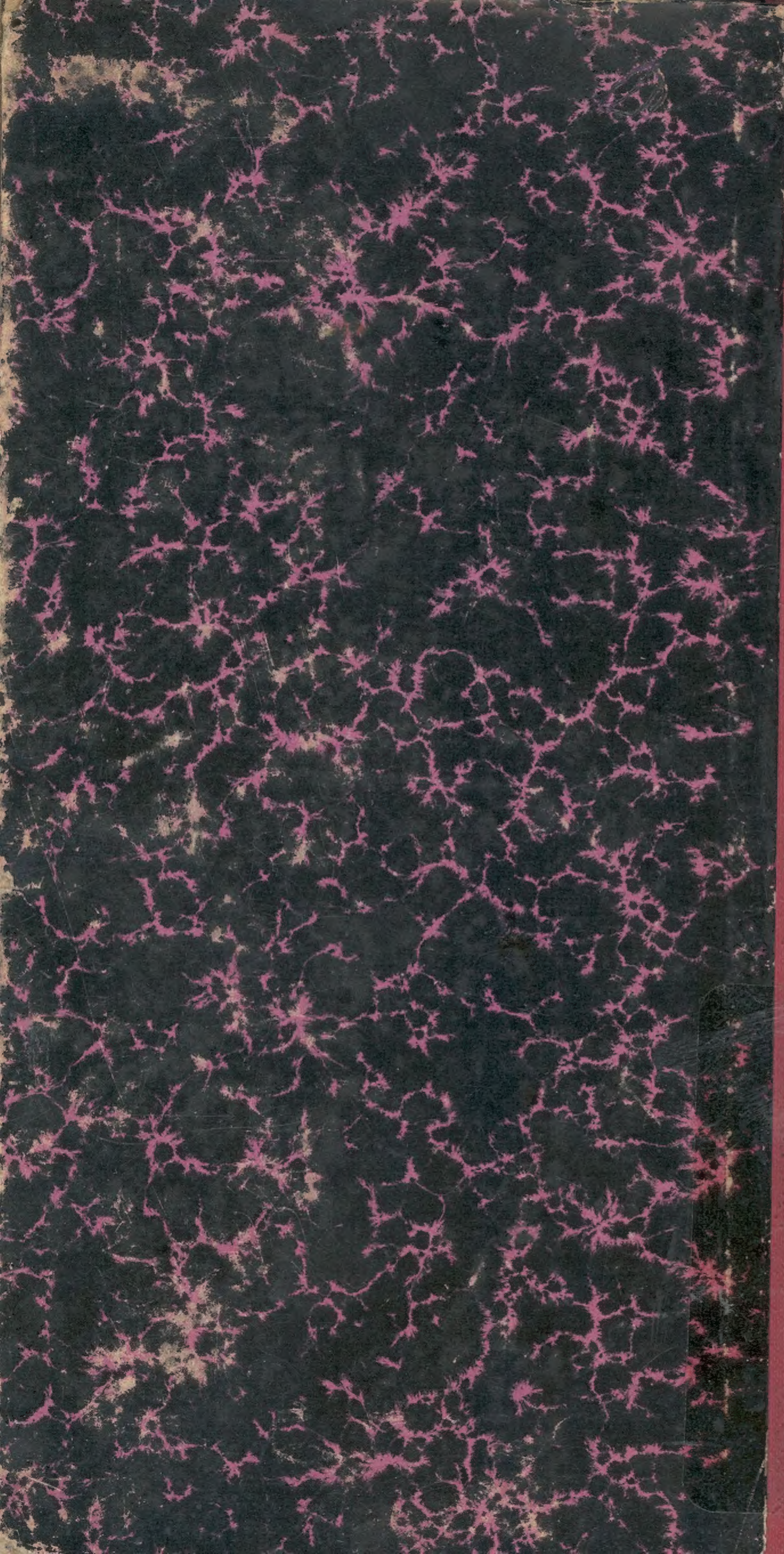
فهر ما هوآت :

١ - فشكل محكمة عسكرية عليا للنظر فى كل ما يرتكب بمنطقة
الصحراء الشرقية وغيرها من مناطق الحدود من الجرائم التى تقضى الأوامر
العسكرية إحالتها الى المحاكم العسكرية والتى يعاقب عليها بعقوبة أشد
من عقوبة الحبس على الوجه الآتى :

| | |
|-------------------|--|
| رئيسا . | القائم مقام أحمد محمد الصاوى |
| عضوين أصليين . | { الصاغ محمد محمد شنب اليوز باشى أحمد لطفى واكد |
| عضوين احتياطيين . | { الصاغ عبد المحسن أبو النور اليوز باشى أحمد أحمد سعد |

٢ - ففعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره ما

صدر فى كوبرى القبة فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٦٩ (١٦ فبراير سنة ١٩٥٠)



طاه البريقه
لا محراب من